

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ٤٧

الجمعة، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

الشرق الأوسط نتيجة احتلال إسرائيل للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧، ورفضها قبول إرادة المجتمع الدولي، والامتناع لقواعد القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، رغم الجهود الدولية والإقليمية المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية دائمة وعادلة لقضية فلسطين. لقد تزايدت في الفترة الأخيرة انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتجلى ذلك بوضوح خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، فضلا عن سياسات سلطة الاحتلال القمعية المتواصلة، بما في ذلك احتجاز آلاف الفلسطينيين في السجون ومراكز الاعتقال من دون سند شرعي، وبناء جدار الفصل العنصري انتهاكا لقواعد القانون الدولي، وإحكامها الحصار الجائر على قطاع غزة في انتهاك صريح لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وقرار الجمعية العامة (د١٨-١٠)، فضلا عن الحواجز ونقاط التفتيش في الضفة الغربية، وغير ذلك من مخالفات وانتهاكات لا يتسع المجال لذكرها.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

## البند ٣٦ من جدول الأعمال

## الحالة في الشرق الأوسط.

تقرير الأمين العام (A/66/342 و A/66/364)

مشروعا القرارين (A/66/23 و A/66/24)

الرئيس بالنياحة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل

مصر لعرض مشروعي القرارين A/66/23 و A/66/24.

السيد خليل (مصر) سيدي الرئيس، في البداية، اتقدم

بالتهنئة مرة أخرى إلى فلسطين بصفقتها الجديدة دولة مراقب في

الأمم المتحدة عقب اتخاذ الجمعية العامة بالأمس، ٢٩ تشرين

الثاني/نوفمبر، وبأغلبية ساحقة قرارها التاريخي ١٩/٦٧.

تتناول الجمعية العامة اليوم البند المعنون: الحالة في الشرق

الأوسط في اطار ممارسة دورها في تناول النزاع في منطقة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي

ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع

أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر

التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



(١٩٨١). ويؤكد قلق الجمعية العامة العميق تجاه استمرار عدم التزام إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن المذكور. ويؤكد مشروع القرار انطباق اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. كما يؤكد مشروع القرار عدم مشروعية قرار فرض القوانين الإسرائيلية على الجولان السوري وعدم مشروعية الاستيطان الإسرائيلي فيه، ويطلب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. ويطلبها باحترام ما سبق التوصل إليه في هذا الخصوص.

إن الدول المقدمة لمشروع القرارين ترى أن الوقت قد حان لكي يتعامل المجتمع الدولي مع النزاع في الشرق الأوسط بمنهج شامل، إذ ما زالت شعوب المنطقة تعاني من آثار الحرب والعدوان وتتطلع إلى تحقيق السلام والاستقرار والتعايش المشترك. ولن يتحقق ذلك بدون وجود إرادة سياسية لدى المجتمع الدولي بأسره والتزام جدي من جانب إسرائيل بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، تنفيذاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ولبدء الأرض مقابل السلام ولقواعد القانون الدولي.

ولتحقيق كل ذلك، نتطلع إلى دعم جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة لمشروع القرارين. ونحثكم جميعاً على التصويت مؤيدين لهما تأكيداً لصلابة الإرادة الدولية وتمسكها بتحقيق أهداف الشرعية الدولية وإنهاء الاحتلال ووقف العدوان، وإعلاء المبادئ والمقاصد السامية التي يقوم عليها الميثاق.

**السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** بالأمس، أعربت الجمعية، باتخاذها القرار ١٩/٦٧، عن تأييدها الساحق لشعب فلسطين في لحظة تاريخية أخرى في تاريخ الأمم المتحدة. وبذلك التصويت التاريخي، اتخذت فلسطين خطوة كبيرة نحو الحصول على الموقع الذي تستحقه بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة يعترف بها المجتمع الدولي. ونأمل ونؤمن

ومما يدعو إلى الأسف أن جميع تلك الممارسات ترتبط بسعي إسرائيل متعمد لإفشال جميع محاولات التفاوض المباشر التي وافق عليها الجانب الفلسطيني. ويؤكد ذلك أن إسرائيل غير راغبة في التوصل إلى أي تسوية سلمية، مما سيكون له تأثير بالغ الضرر ليس على الفلسطينيين والإسرائيليين وحدهم، ولكن على جميع دول المنطقة والعالم أجمع.

تعبيراً عن رفض المجتمع الدولي لاستمرار الاحتلال، وممارسات إسرائيل غير المشروع في الأراضي العربية المحتلة، أقدم اليوم للجمعية العامة، باسم البلدان المتبنية هذا العام، مشروع قرارين بموجب البند ٣٦ من جدول الأعمال المعنون: "الحالة في الشرق الأوسط".

هما مشروع قرار "القدس" ومشروع قرار "الجولان السوري" المحتل.

يؤكد مشروع القرار الأول، المعنون "القدس"، الوارد في الوثيقة A/67/L.23، مرجعية قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تتعامل مع الوضعية الخاصة للقدس المحتلة. وهي تؤكد بطلان، وضرورة إلغاء، جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل لتغيير المركز القانوني لمدينة القدس الشريف. كما يؤكد مشروع القرار أن أي حل عادل وشامل لقضية القدس يجب أن يتضمن أحكاماً ذات ضمانات دولية تكفل حرية العقيدة والديانة للسكان. كما يجب أن يتضمن كذلك إنهاء الاستيطان؛ وإنهاء محاولات التهويد غير القانونية التي ترتكبها إسرائيل والمستوطنون الإسرائيليون التابعون لها؛ وكذلك وقف الانتهاكات المستمرة لحق الفلسطينيين في ممارسة شعائر دياناتهم؛ ووقف الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى وأعمال الحفر والتنقيب في المدينة القديمة، بما في ذلك داخل الأماكن الدينية وحولها.

ويذكر مشروع القرار الثاني الخاص بالجولان السوري المحتل، الوارد في الوثيقة A/67/L.24، بقرار مجلس الأمن ٤٩٧

عن الأمان والمأوى. وخسرت تركيا أرواح خمسة مواطنين في مدينة أكتشاكالي من جراء القصف عبر الحدود. وأصيب المزيد بجراح نتيجة الطلقات الطائشة وشظايا القذائف.

وبالرغم من ذلك، ينبغي أن نواصل استخدام جميع جهودنا، مع دعم المجتمع الدولي، لمواصلة مد يد العون إلى الشعب السوري. واعتبارا من اليوم، تستضيف تركيا ١٣٠٤٤٩ شخصا سوريا في ١٤ مخيما مزودا بمرافق الصرف الصحي والمرافق الصحية والتعليمية. ويقيم حوالي ٨٠٠٠٠ شخص في أماكن أخرى في تركيا، وهم يشقون طريقهم إلى المدن والبلدان المختلفة بوسائلهم الخاصة. وللتعامل مع الأعداد المتزايدة، نقوم ببناء المزيد من المرافق ونحاول تلبية مطلب تقديم المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، وعلى نحو ما أبرزه الأمين العام والممثل الخاص المشترك صباح هذا اليوم، فإن خطط الاستجابة الإنسانية للأزمة في سوريا تعاني نقصا حادا في التمويل وتتطلب زيادة الاهتمام من المجتمع الدولي.

ولا تزال الجهود المبذولة على جبهة تقديم المساعدة الإنسانية غير كافية لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة. وتحقيقا لتلك الغاية، ستواصل تركيا دعم الممثل الخاص بالإبراهيمي والتطلعات المشروعة للشعب السوري.

إن شعوب الشرق الأوسط جديرة عن حق بحياة كريمة وبفوائد الديمقراطية والسلام. ولكل دولة طريقها الخاصة لمعالجة القضية. بيد أن موقف المجتمع الدولي إزاء جميع الحالات ينبغي أن يكون متطابقا - ألا وهو الدعم الثابت للقيم والمبادئ التي تؤيد الكرامة الإنسانية وتحترم الوحدة وسلامة الأراضي.

وفي ذلك السياق، أود أن أشيد بالقيادة التي يضطلع بها الرئيس محمود عباس وان اختتم بياني بتقديم التهئة للوفد الفلسطيني الموجود في هذه القاعة، وأيضا لشعب دولة فلسطين.

بكل صدق أن يفتح ذلك التطور الطريق أمام إحلال السلام العادل والشامل والخروج من حالة الجمود في عملية السلام.

ولذلك، ينبغي أن يستخدم تصويت أمس فوراً باعتباره زحماً جديداً لتنشيط محادثات السلام والمصالحة الفلسطينية. ويهيئ وقف إطلاق النار مؤخراً الظروف المناسبة لكلا الطرفين للتركيز على الدبلوماسية. واليوم، ينبغي لنا جميعاً أن نشجع الطرفين على اتخاذ تلك الخطوة. وهدفنا الأول إيجاد حل للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

ويتعين علينا جميعاً أن نتأكد من حقيقة واحدة. فحالة الجمود لا يمكن استدامتها أو قبولها. وكان العملية الأخيرة في غزة، التي أودت بحياة العديد من المدنيين الأبرياء، دليلاً على ذلك. ومن نافلة القول إن الأنشطة الاستيطانية غير القانونية والحصار المستمر المفروض على غزة، لأكثر من خمسة أعوام، يلحق ضرراً خطيراً بأفاق تحقيق السلام في المستقبل. ولذلك نكرر دعواتنا إلى التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وإلى رفع القيود المفروضة على سكان غزة، التي تؤثر على حقوقهم الإنسانية الأساسية كل يوم.

والى جانب شركائنا الدوليين، سنواصل بقوة بذل جهودنا من أجل منح فلسطين العضوية في الأمم المتحدة في المستقبل القريب وسنواصل الدفاع عن القضية العادلة للشعب الفلسطيني.

ولا تزال الحالة في سوريا تشكل أزمة إنسانية خطيرة. وإذا يجل برد الشتاء، تزداد حدة الحالة الإنسانية أكثر من أي وقت مضى. وصباح هذا اليوم سمعنا بالتفصيل من السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، أن الأزمة تجاوزت مرحلة كونها محلية وانتشرت مع الأسف إلى البلدان المجاورة، سواء في شكل إطلاق النار عبر الحدود أو الحركة الجماعية للمدنيين بحثاً

للسلع من وإلى تلك المنطقة. ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل دائم، كما يجب تنفيذ الالتزامات القانونية المترتبة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن نفس المنطلق، نطالب بالوقف الفوري لهدم المنازل الفلسطينية، وتشديد الجدار العازل، وطرد العائلات الفلسطينية من القدس الشرقية، وغير ذلك من أعمال التحريض والاستفزاز والعدوان غير الشرعي، التي يرتكبها المستوطنون المتطرفون ضد السكان الفلسطينيين وضد الأماكن المقدسة.

وتتمثل العقبة الأخرى التي تعترض تحقيق سلام دائم في المنطقة، في استمرار الاحتلال والضم الفعلي للجولان السوري. إن كوبا تعتبر جميع التدابير التشريعية والإدارية والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل أو قد تتخذها بهدف تغيير الوضع القانوني، أو الطابع العمراني للتركيبة الديمغرافية للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، والإجراءات الإسرائيلية الرامية لفرض ولايتها القضائية وإدارتها في تلك المنطقة، باطلاً ولاغية وبدون أي أثر قانوني. ويشكل قرار إسرائيل الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ القاضي بفرض تشريعاتها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل، وبناء المستوطنات غير القانونية، وأنشطة التوسع في ذلك الإقليم منذ عام ١٩٧٧، انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

إن كوبا تدين بشدة الممارسات الإسرائيلية الوحشية في السجون التي أنشئت منذ الاحتلال، وتجدد الإعراب عن قلقها البالغ بشأن ظروف الاعتقال غير الإنسانية التي يعيشها المعتقلون في الجولان السوري المحتل. حيث أضر ذلك بصحتهم البدنية وعرض حياتهم للخطر، في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي.

حان الوقت الآن بالنسبة لنا جميعاً، لتشجيع الدولتين على العيش جنباً إلى جنب في سلام.

**السيدة كوميسانا بردومو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):**

إن كوبا تهنئ مرة أخرى الشعب والزعماء الفلسطينيين على انتصارهم التاريخي الذي حققوه أمس. وتعتقد كوبا أن هذه خطوة أخرى على الطريق نحو الاعتراف بدولة فلسطين. إننا ندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار في هذا الصدد، والاستجابة لمطالب الشعب الفلسطيني وأغلبية الدول الأعضاء.

ولا تزال الحالة في المنطقة، ولا سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تدعو إلى الاستياء. ففي قطاع غزة، أدى تصاعد العنف الذي أطلقت له العنان القوات العسكرية الإسرائيلية مؤخرًا، إلى قتل المئات من الضحايا الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، وخلف أكثر من ألف جريح. وتكرر كوبا الإعراب عن قلقها الشديد إزاء التدهور المستمر للوضع في المنطقة، خصوصاً نتيجة الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة من جانب إسرائيل ضد السكان المدنيين الفلسطينيين والعديد من السياسات والممارسات غير القانونية الأخرى، مثل توسيع المستوطنات الإسرائيلية واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المنهجية، التي تسبب في معاناة كبيرة للشعب الفلسطيني.

إن سياسة إسرائيل العدوانية تقوض استقرار الشرق الأوسط بأكمله، وبالتالي السلام الدولي. ولا يزال عدم احترامها للقانون الدولي واستمرار احتلالها غير الشرعي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، يشكل عقبات رئيسية أمام تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة.

ونكرر دعوة المجتمع الدولي إلى مطالبة السلطات الإسرائيلية بالامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد جديد للموقف. كما نطالب بالرفع الفوري للحصار غير المشروع والوحشي، الذي هو بمثابة إبادة جماعية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وفتح المعابر الحدودية والتبادل الحر

كما تؤكد كوبا مرة أخرى، دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس بنود مبادرة السلام العربية، وخطوة الطريق ومبدأ الأرض مقابل السلام. إننا نرفض المحاولات الرامية لتغيير ولاية عملية السلام، ونندد بتنفيذ إسرائيل تدابير واستراتيجيات أحادية الجانب، تهدف إلى فرض حل غير قانوني من جانب واحد. إن للشعب الفلسطيني الحق غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، مع القدس الشرقية عاصمة لها. وندعو إلى الإعادة غير المشروطة لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧. ويشكل ذلك السبيل الوحيد لإحلال سلام عادل ودائم لجميع شعوب المنطقة.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): إننا نرحب ببدء لي بداية أن أوجه الشكر الجزيل لزميلي العزيز الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية، على تقديمه مشروع القرارين المتعلقين بكل من القدس المحتلة والجولان السوري المحتل A/67/L.23 و A/67/L.24.

كما أريد أن أستهل بياني هذا، بتوجيه رجاء خاص لكل الزملاء وبالذات من لديه النية الحسنة تجاه بلدي سوريا، ألا يتطرق إلى موضوع بلدي طالما نحن نتحدث بشأن بند الحالة في الشرق الأوسط، وهو البند الذي يتناول كما نعرف جميعاً منذ عقود من الزمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة حصراً. ومهما صدقت النوايا لدى البعض، فإن مجرد التطرق للأوضاع في بلدي سيخدم تشتيت الانتباه عن المركز الرئيسي والمحور الرئيسي لبند الحالة في الشرق الأوسط، من يريد أن يتحدث عن سوريا، يمكنه أن يفعل ذلك، عندما يكون الموضوع موضوع سوريا.

ولعله من المفيد أن أذكر، بداية، أن القوانين بأشكالها كافة، بما فيها القانون الدولي، قد وضعت لكي تطبق، وأن ميثاق الأمم المتحدة ومختلف الصكوك الدولية قد اعتمدت

وقد تابعت كوبا عن كثب الأحداث في سوريا. ونكرر موقفنا من المناورات التي تقوم بها بعض بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي، لكي يضمن مجلس الأمن الشرعية على العدوان على سوريا. وفي خضم قيامها بذلك، فإنها تعتمد على تواطؤ وسائل الإعلام الرئيسية، التي اعتادت على تزوير الوقائع وعدم المساءلة على عواقب ما تقوم به. ويمثل التحريض على العنف والعدوان العسكري، والتدخل الأجنبي، الذي تنادي به بعض وسائل الإعلام وبعض السياسيين الرفيعي المستوى، مدعاة للقلق الشديد. وتدين كوبا تلك الأعمال التي تهدف إلى تبرير العدوان ضد الشعب السوري.

وتشاطر كوبا القلق جراء إزهاق أرواح بريئة في سوريا، وفي أي جزء آخر من العالم، وتدين جميع أعمال العنف التي تحدث في ذلك البلد. وفي الوقت نفسه، نؤكد من جديد رفضنا القاطع لأي شكل من أشكال التدخل الأجنبي، سواء أكان مباشراً أم غير مباشر، بما في ذلك الدعم اللوجستي للجماعات المسلحة غير النظامية. إذ يمكن أن يكون لتدخل القوات الأجنبية في سوريا عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في الشرق الأوسط. وبالنظر إلى التجارب والسوابق التي شهدناها في الحالات الأخيرة، التي عرفت تلاعباً بميثاق الأمم المتحدة واستخدام معايير مزدوجة وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، فإننا نؤكد مجدداً رفضنا لأي محاولة لتقويض استقلال وسيادة سوريا وسلامتها الإقليمية.

ويتمثل دور المجتمع الدولي في تلك الأوقات الصعبة التي يمر بها ايبلد عضو، في توفير المساعدات، بغية ضمان السلم والاستقرار في ذلك البلد. كما نؤكد من جديد ثقتنا بقدرة الشعب السوري والحكومة على حل مشاكلهما الداخلية من دون تدخل أجنبي. ونطالب بالاحترام الكامل لتقرير مصير ذلك البلد العربي وسيادته.

عنه لأنه يمس قدسية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، حتى الاستيطان المرفوض دوليا والمدان قانونيا أصبح في عيون البعض مسألة فيها نظر.

إن تعامل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها مع الصراع العربي الإسرائيلي لم يعد يحتمل أن يكون تعاملًا روتينيًا أو تضامنيًا دون أي تحرك جدي يثمر نتائج حقيقية. ولا يجوز أن يقود تعنت إسرائيل ودعم بعض الدول لها إلى عجز الأمم المتحدة عن القيام بواجبها بموجب الميثاق، وبموجب القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة، لأن ذلك، إن حدث، سيؤدي إلى نتائج كارثية على منطقتنا وشعبها وإلى تقويض منظمة الأمم المتحدة بكاملها.

وفي هذا الصدد، نشير إلى أن نقل مسألة السلام في الشرق الأوسط من الأمم المتحدة إلى المجموعة الرباعية لم يقدم شيئًا على الإطلاق لهذه المسألة. بل إن البعض قد قرّم دور الأمم المتحدة وشل دورها المرجعي ونقل دفة القيادة فيها إلى وسطاء مشبوهين يكاد دورهم ينحصر في تقديم دعم أعمى لإسرائيل وتبرير مستمر لإجرامها وعدوانها، وهو الأمر الذي حال دون التمام حتى مجرد اجتماع واحد للمجموعة الرباعية على هامش الدورة الحالية للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي. كما أن المجموعة الرباعية عجزت عن الاجتماع خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة.

أكثر من ٤٥ عامًا مضت على احتلال إسرائيل للجلولان السوري، إلا أن هذه السنين الطويلة لم تكن كافية لإلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بإخلاء احتلالها للجلولان السوري، ووقف انتهاكاتها المنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان، ووضع حد لسياسة الإرهاب والقمع والتمييز العنصري والاعتقال التعسفي بحق المواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجلولان السوري المحتل، والتصديق عليهم في كل مناحي الحياة، بما في ذلك

لكي تحترم، وأن قرارات الأمم المتحدة، لا سيما تلك المتعلقة برفض الاحتلال الأجنبي لأراضي الغير، اتخذت لكي تنفذ. ومن المفترض أن يتم كل ذلك بكل جدية ومتابعة، وأن يطبق على الجميع، بدون استثناء. ولا أعتقد أن أحدا من ممثلي الدول الأعضاء الذين انضمت دولهم إلى هذه المنظمة لأهداف نبيلة ولتحقيق السلام والأمن والعدالة الدولية، قد أتى لمجرد اتخاذ قرارات تبقى حبرا على ورق، أو لمجرد الاستشهاد بالقوانين الدولية عند إلقاء بياناتهم تحت قبة هذه الجمعية العامة.

فها نحن اليوم نجتمع من جديد، ربما للمرة الألف، ربما لعشرات أو مئات آلاف المرات، لنطالب إسرائيل بإخلاء احتلالها للأراضي العربية ووقف سياساتها العنصرية واللاإنسانية وانتهاكاتها للمواثيق والأعراف الدولية، ولوقف حملات الاستيطان المحمومة وأعمال القتل الممنهجة بحق المدنيين في الأراضي العربية المحتلة. مع ذلك، وعلى الرغم من كل هذه المطالبات الدولية، لم يحرز حتى الآن أي تقدم في مسألة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف ممارساته العدوانية. بل على العكس، تفاقمت الأمور في ظل استخفاف إسرائيل بشكل فظ بإرادة الشرعية الدولية وكل المعايير الإنسانية والأخلاقية، وضربها عرض الحائط كل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ذات الصلة، إضافة إلى فلتان استيطاني غير مسبوق وتصيد إسرائيل لعدوانها المستمر، والذي كان آخره، كما تعرفون، العدوان على غزة، الأمر الذي ينذر بعواقب كارثية في المنطقة ويزيد من فرص الحرب على حساب فرص السلام.

لقد أصبح الاستيطان المدان، والمرفوض دوليا وقانونيا، مسألة فيها نظر لدى البعض. فهناك استيطان مقبول، هو استيطان الأمر الواقع، وهناك استيطان قابل للتبرير ديموغرافيا، كما يقولون. يسمونه التوسع الديموغرافي. وهناك استيطان ينبغي الإبقاء عليه ومبادلته بأراضٍ أخرى. وهناك استيطان عشوائي خاضع للتفاوض. وهناك استيطان ممنوع التحدث

ولا بد أن الجميع قد لاحظ بالأمر في هذه القاعة بالذات أن مسؤولي حكومة الاحتلال الإسرائيلي قد برروا اعتراضهم على حصول فلسطين على صفة الدولة المراقبة في الأمم المتحدة بالقول أن ذلك -أي حصول الفلسطينيين على حقهم في العضوية - قد يتيح الفرصة للدولة الفلسطينية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية. هذا هو التبرير. إذا فهم يقرون من حيث المبدأ بأنهم مجرمو حرب.

ولعله من الواضح أن هذه الحصانة غير الشرعية منذ استيلاء الصهاينة على فلسطين كانت بمثابة ضوء أخضر مستمر حتى يومنا هذا، سمح لحكام إسرائيل بالتمادي في تعنتهم واستكمال مسلسل جرائمهم وتصعيد عدوانهم، الأمر الذي يدفعنا ليس فقط لإدانة سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بل أيضا إلى تحميل المسؤولية بشكل واضح إلى بعض الدول المنتفذة التي تمنح إسرائيل هذه الحصانة، وتؤمن لها الحماية والتغطية في المحافل الدولية، بما في ذلك في مجلس الأمن، وداخل المجموعة الرباعية، الأمر الذي يعرّي السياسات المزدوجة المعايير لهذه الدول، ويكشف نفاقها غير المسبوق فيما يخص مسائل نبيلة مثل حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان والالتزام بأحكام القانون الدولي وتطبيق قرارات الأمم المتحدة.

إن خيار السلام الشامل والعاقل لن يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين استنادا إلى القرار ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨ وذلك على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرار ٤٩٧ (١٩٨١) الخاص بالحوار السوري المحتل.

حقهم في التواصل مع وطنهم الأم، سوريا. وقد بلغ الأمر بسلطات الاحتلال الإسرائيلي أن وضعت طفلا سوريا عمره سنتان قيد الإقامة الجبرية، وفصلته عن أمه، لأن أمه التي كانت تدرس في جامعة دمشق، قد أنجبت في سوريا؛ ولما عادت به إلى الجولان، لم يعد يحق لهذا الصبي السوري العودة إلى الجولان، في رأي الإسرائيليين.

إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل حملات الاستيطان المحمومة في الجولان، وبناء جدار فصل عنصري شرق مدينة مجدل شمس، كما ترفض تسليم خرائط الألغام التي زرعتها في أراضي الجولان إلى المنظمات الدولية، ومن بينها منظمة الأمم المتحدة. وقد أودت انفجارات القنابل العنقودية والألغام الإسرائيلية التي زرعت في الجولان بحياة أكثر من ٧٢٦ مواطناً سوريا، بينهم ٢٢٧ طفلا، كان آخرهم طفلان فقدا حياتهما في بداية الشهر الماضي جراء انفجار لغم.

وقد أحطنا عناية الأمانة العامة علما بكل تلك الانتهاكات، التي كان آخرها إعلام الأمانة العامة بتزايد حالات قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بخطف المواطنين السوريين من الجانب السوري من منطقة الفصل، بل وصل الأمر بهذه السلطات إلى تقديم المساعدة للمجموعات الإرهابية المسلحة في منطقة فصل القوات بالذات، وهي منطقة انتشار قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

من المؤسف فعلا أنه على الرغم من كل الجرائم الإسرائيلية الموثقة، وعلى الرغم من كل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة التي تدين هذه الجرائم بشكل لا لبس فيه فإن حكام إسرائيل وقادتها العسكريين والمدنيين المسؤولين عن هذه الجرائم ما زالوا خارج دائرة المحاسبة والمساءلة الدوليتين. ذلك نتيجة للحصانة غير الشرعية الممنوحة لهم من بعض الدول ضد تلك الجرائم.

فمتى ينتهي هذا؟ ألا يستحق شعب فلسطين مستقبلا أفضل والعيش في كرامة؟

لقد واصلت إسرائيل انتهاك القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان لفترة طويلة جدا. وتواصل إسرائيل أيضا تجاهل النداءات الدولية فيما يتعلق باحترام اتفاقيات جنيف وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والالتزام والتقييد بها. ولم يكن المجتمع الدولي قادرا على مساءلة إسرائيل على جميع أعمال العنف المتعمد التي تقوم بها. وعضوا عن ذلك، تواصل إسرائيل التصرف بعدوانية ضد المدنيين الفلسطينيين، وهي تفعل ذلك في إفلات من العقاب. وأتساءل لماذا؟

ويتمثل السبيل الوحيد لإحراز التقدم في احترام إسرائيل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وينبغي لها وقف جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية واستئناف المفاوضات بحسن نية، لتبرهن بذلك عزمها على إنهاء الصراع حقا. ويجب عليها أن تدرك وتسلم بأن الوصول إلى حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية، لن يعود بالفائدة على الفلسطينيين وحدهم، بل إن من شأنه أن يسهم في تعزيز أمن وسلامة إسرائيل أيضا.

ومن جانبنا، فإنه يجب على المجتمع الدولي رفض أي مزيد من التأخير في استئناف محادثات السلام. ويجب علينا أن نضمن عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات بدون مزيد من التأخير. ويجب أن نواصل دعم مبادئ إقامة الدولة الفلسطينية في إطار الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وعندئذ تتاح للإسرائيليين والفلسطينيين الفرصة لبناء مستقبل مستقر وأفضل.

وأدعو مجلس الأمن والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط القيام بما كلفا به، وهو إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين. والمزيد من التقاعس ليس خيارا، والوقت ليس في صالحنا.

ختاما، أدعو الدول الأعضاء إلى التصويت لصالح مشروع القرارين A/67.L.23 و A/67/L.24 المتعلقين بالقدس المحتلة والجولان السوري المحتل كعاهدات دائما رفعا لشأو القانون الدولي، وتكريسا لمضمون وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

**السيد حنيف (ماليزيا)** (تكلم بالإنكليزية): لقد أثارت التطورات التي حدثت خلال الأسابيع القليلة الماضية، وخصوصا هجوم إسرائيل على الشعب الفلسطيني في غزة، أزمة دولية تسببت في حالة من عدم الاستقرار والاضطراب في المنطقة بأسرها تقريبا. وأكثر ما يثير القلق العميق لدى وفد بلدي، أنه وعلى الرغم من خطورة الحالة، فإن مجلس الأمن لم يكن عاجزا عن وقف الأعمال العدائية فورا فحسب، بل لم يستطع أن يقرر ما إذا كان سيتخذ إجراء إزاء تلك الحالة أم لا. ولن نسمح - بصفتنا مجتمعا دوليا - بتكرار ذلك مرة أخرى. ولا يمكننا أن نظل غير راغبين في العمل، لأن من شأن ذلك أن يبرهن على عدم فعالية النظام الحالي المتعدد الأطراف، وخاصة مجلس الأمن والأمم المتحدة.

ولا نزال نواجه مرارا وتكرارا الحالة في الشرق الأوسط، وخصوصا قضية فلسطين. وترى ماليزيا أنه من أجل تجنب مواجهة حالة مماثلة في المستقبل، فإننا بحاجة إلى معالجة جوهر المسألة، وتسوية الصراع بصورة نهائية.

واليوم لا نزال بعيدين عن حل قضية فلسطين. بل نجد - إذا ألقينا نظرة متمعنة، لوجدنا أننا أبعد من التوصل إلى تسوية سلمية للصراع أكثر من أي وقت مضى، لأن الحالة الميدانية قد تدهورت. فقد واصلت إسرائيل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتغيير المعالم الديمغرافية للأراضي المحتلة، بالإضافة إلى تشريد الفلسطينيين من الضفة الغربية والقدس الشرقية بطريقة منهجية. وفي الوقت ذاته فإن الحصار غير القانوني على قطاع غزة يواصل خنق الشعب.

سعيه من أجل استعادة حقوقه المشروعة كأمة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وتامة السيادة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

بالأمس، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٩/٦٧، الذي يمنح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو. هذا تطور إيجابي آخر نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة. يبين القرار أيضا الدعم القوي الذي يقدمه المجتمع الدولي للقضية العادلة للشعب الفلسطيني في سعيه لاستعادة حقوقه المشروعة.

إن الحوار والتفاوض هما السبيلان العمليان الوحيدان لحل قضية فلسطين وإسرائيل. ما فتئت الصين ترى أنه ينبغي للطرفين تسوية خلافتهما من خلال الحوار والتفاوض وعلى أساس القرارات ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، من أجل تحقيق هدف الدولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام.

تشعر الصين بقلق بالغ إزاء استمرار الجمود في محادثات السلام بين الطرفين. تبين الاشتباكات الأخيرة في قطاع غزة مرة أخرى أن الأمر الواقع الحالي في القضية الفلسطينية غير مستدام. وتدعو الصين الطرفين، وخاصة إسرائيل، الدولة الأقوى، إلى المضي قدما من أجل المصلحة العامة للسلام، وإلى اتخاذ تدابير محددة لإزالة العقبات وبناء الثقة المتبادلة مع الجانب الفلسطيني، من أجل تهيئة الظروف الكفيلة باستئناف محادثات السلام في أقرب وقت ممكن وتحقيق تقدم ملموس.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك تماما الحاجة الملحة والهامة لتشجيع إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. وينبغي له أيضا بذل المزيد من الجهود لدعم محادثات السلام. وينبغي له أن يبحث الجانبين على أن يقابل كل منهما الآخر في منتصف الطريق، ليتسنى التغلب على المأزق الحالي في محادثات السلام في أقرب وقت ممكن.

تدرك ماليزيا تماما الحالة في الجولان السوري المحتل، وستواصل دعم استعادة السيادة السورية على الجولان السوري المحتل. ونحث إسرائيل على الانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧. وتشكل جميع التدابير والإجراءات التي تتخذها إسرائيل، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات غير الشرعية في الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧ انتهاكات صارخة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويمكن قول الشيء نفسه فيما يتعلق بأراضي لبنان تحت الاحتلال الإسرائيلي. وندين استمرار الانتهاكات والعدوان من قبل إسرائيل. ونحث إسرائيل بقوة على التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار بصورة دائمة، والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من لبنان، فضلا عن الاحترام الكامل للخطة الأزرق. ويجب على إسرائيل الانسحاب من مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية الفجر وصولا إلى ما وراء الخط الأزرق.

لقد احتفلنا بالأمس باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد منحت فلسطين صفة دولة مراقبة غير عضو في الجمعية العامة. وهو امر يستحق الاحتفال به، على الرغم من أن نيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لا يزال الهدف النهائي. وترى ماليزيا أن ما تحقق يمثل الخطوة الأولى كي تصبح فلسطين دولة ذات سيادة. وإذ نمضي قدما، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، إلى دعم قبول فلسطين بصفقتها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، ما دام ذلك يمثل تطلعا مشروعا تشاركه أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء.

**السيد لي باو دونغ (الصين) (تكلم بالصينية):** ما فتئت الصين تؤيد تأييدا ثابتا القضية العادلة للشعب الفلسطيني في

قضية فلسطين هي لب قضية الشرق الأوسط. تشكل مأساة فلسطين مصدرا رئيسيا للشعور بالاستياء واليأس في العالم، وخاصة العالم الإسلامي. ينعقد هذا الاجتماع بعد أسبوع من حلقة مأساوية أخرى من حلقات الجرائم الخطيرة المتكررة التي يرتكبها النظام الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

صعد النظام الإسرائيلي، بما يتمتع به من الإفلات الجامح من العقاب، عدوانه العسكري على قطاع غزة، مما أسفر عن قتل وجرح وتشويه المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك النساء والمسنين والأطفال. وقالت لجنة حقوق الطفل، في بيان للترحيب باتفاق وقف إطلاق النار الأخير، إن هجوم إسرائيل سيعترك "أثرا مدمرا ودائما" على الأطفال وشددت على أن الأزمة الأخيرة سيكون لها آثار نفسية بعيدة المدى على الشباب:

"يمتد هذا الأثر من العدد الكبير من القتلى والجرحى في غزة إلى الصدمة العميقة وغيرها من الآثار النفسية على الأطفال... قد تؤثر هذه التجارب عليهم لسنوات كثيرة قادمة، بما في ذلك مرحلة الرشد."

ينبغي النظر إلى هجمات النظام الإسرائيلي الجوية الفتاكة وقصفه غزة باعتباره جزءا من سياسة أوسع نطاقا تتميز بالترعة التوسعية والعدوان والقمع والعقاب الجماعي وأعمال القتل خارج نطاق القانون والاستهداف بالاغتيالات وإرهاب الدولة، كل ذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي، مثله مثل الاحتلال منذ البداية. لا ريب في أن الجرائم الإسرائيلية الأخيرة في قطاع غزة ستوجد مزيدا من القلاقل وتعمل على إثارة التوتر وتهدد بمزيد من زعزعة استقرار الحالة في المنطقة. السؤال المطروح هو، "إلى متى سيظل العالم مستعدا لقبول رؤية هذا العنف التعسفي؟" كما قال برتراند راسل.

لا تزال الحالة الإنسانية في قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة شديدة الوطأة. يواجه الاقتصاد الفلسطيني صعوبات خطيرة. لا يؤدي أي من الظروف المذكور أعلاه إلى إحراز تقدم في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية أو الاستقرار الإقليمي. تدعو الصين إسرائيل إلى التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة، لتخفيف المحنة الإنسانية التي يعيشها السكان. ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي المزيد من المساعدة والدعم لفلسطين. سوف تقدم الصين كل المساعدة الممكنة للشعب الفلسطيني.

ويمثل المساران السوري الإسرائيلي واللبناني الإسرائيلي أيضا عنصران مهمان من عناصر عملية السلام في الشرق الأوسط. لن يمكن تحقيق حل شامل لقضية الشرق الأوسط بدون حل المسائل بين البلدان الثلاثة حلا تاما. تؤيد الصين بقوة التطلعات المشروعة لسوريا ولبنان للمحافظة على سيادتهما الوطنية وسلامتهما الإقليمية واستعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونؤيد الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وخياراتها الاستراتيجية في السعي إلى تحقيق سلام دائم وشامل في المنطقة.

تولي الصين أهمية كبيرة لقضية الشرق الأوسط وستدعم دائما محادثات السلام وتشجع على إحراز تقدم في عملية السلام من خلال اتباع نهجها الخاص. وتؤيد الصين الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في قضية الشرق الأوسط وعلى استعداد للعمل مع الأطراف المعنية للقيام بدور إيجابي وبناء في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن.

**السيد خزاعي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أهني فلسطين على التأييد الساحق الذي حصلت عليه خلال التصويت على القرار ١٩/٦٧ بشأن تعزيز مركزها في الأمم المتحدة. وأود أن أعرب مرة أخرى عن تضامننا مع شعب فلسطين.

والأشخاص، وفقا للقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

واحتفلنا أمس باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ولا شك أن التضامن والتأييد اللذين يحظى بهما الشعب الفلسطيني قد عززا قدرته على الصمود أمام الظلم والاحتلال. وأظهرت نتيجة التصويت أمس على القرار ١٩/٦٧، الذي يمنح فلسطين مركز دولة غير عضو بصفة مراقب، مدى عزلة النظام الإسرائيلي. ووجهت إشارة إلى الذين يدعمون بشكل أعمى النظام غير الشرعي مفادها أنهم بحاجة قوية إلى استعراض سياساتهم ونهجهم تجاه ذلك النظام.

وبالإشارة إلى ذلك القرار المتخذ أمس في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال، والقرارات التي ستتخذ اليوم في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال، أود أن أكرر مرة أخرى أن الحل للقضية فلسطين، وهي جوهر النزاع في الشرق الأوسط، يكمن في حمل السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال على الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من العودة إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة على كامل الأرض الفلسطينية. وينبغي أن يتمتع الشعب الفلسطيني، بغض النظر عن دينه أو انتمائه العرقي، بحرية التعبير، من خلال آلية ديمقراطية وسلمية - واستفتاء، بمشاركة جميع سكان فلسطين - عن آرائه بشأن مصيره ومستقبله ونوع الدولة والحكومة التي ينشدها. ونرى أن ذلك هو الحل الوحيد من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الفلسطينية.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أسجل أن وفد بلدي يرفض الادعاءات التي لا أساس لها ضد بلدي التي أثارها ممثل إسرائيل أمس في هذه القاعة. وهذه أيضا ممارسة مقلقة أخرى للنظام الإسرائيلي ودعوته إلى صرف انتباه المجتمع الدولي عن الجرائم الإسرائيلية التي ترتكب في فلسطين وأماكن أخرى في المنطقة بإثارة إدعاءات لا أساس لها ضد الآخرين. ولا أريد أن أضيع

ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته عن طريق منع إسرائيل من الاستمرار في ارتكاب الفظائع والاستخفاف بالقانون الدولي والقواعد والمعايير الدولية. وللأسف، فإن بعض الدول الأعضاء القوية وهي أعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن، نتيجة دعمها غير المشروط لإسرائيل، منعت مجلس الأمن من اتخاذ إجراء ملموس ضد الجرائم التي ترتكبها إسرائيل. إن الدور المعوق الذي يقوم به نفس أولئك الأعضاء في الجمعية العامة، ولا سيما أمس بشأن مسألة رفع مركز فلسطين في الأمم المتحدة، مظهر آخر من مظاهر الدعم الأعمى الذي تقدمه تلك الدول لإسرائيل في ما يتعلق بمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة. وترقى القيود التي تفرضها نفس هذه الدول في ما يتعلق بمساعدة فلسطين إلى معاقبة الفلسطينيين على ممارسة حقوقهم الأساسية لتقرير مصيرهم ومستقبلهم.

وفي السياق ذاته، فإن الإعلانات الاستفزازية من جانب النظام الإسرائيلي في ما يتعلق بتسريع وتيرة أعمال البناء وإلغاء حقوق الإقامة للفلسطينيين ترقى إلى الابتزاز السياسي للشعب الفلسطيني. تؤكد هذه البيانات أن النظام الإسرائيلي لجأ إلى مسألتى المستوطنات والإقامة بوصفهما وسيلة لعرقلة المطالب الفلسطينية المشروعة.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية الهدم الإسرائيلية لمنازل الفلسطينيين وممتلكاتهم، يرافقها تصاعد العنف من قبل المستوطنين وعمليات الإخلاء القسري، تؤدي إلى تفاقم الحالة بشكل خطير على أرض الواقع.

كما لا تزال الحالة الإنسانية للفلسطينيين، خاصة في قطاع غزة، تشكل مصدرا للقلق الشديد. ويجب وضع حد لهذه الحالة الكارثية من خلال مناشدة النظام الإسرائيلي رفع الحصار عن غزة وفتح جميع المعابر الحدودية أمام حركة السلع

بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وعلى التقرير الذي قدمته اللجنة (A/67/35).

وسأتناول البندين المعنونين "قضية فلسطين" و "الحالة في الشرق الأوسط".

بداية، من المنتدى الدولي للجمعية العامة، يهنئ بلدي الشعب الفلسطيني على الإنجاز التاريخي الذي تحقق أمس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، باتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٩/٦٧، ورفع مستوى دولة فلسطين إلى مركز دولة غير عضو لها صفة مراقب في الأمم المتحدة. ويأمل بلدي أن يؤدي هذا إلى إنجازات أخرى، بما في ذلك حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

ولاشك أن هذا الاجتماع يكتسي أهمية خاصة، لأنه سينظر في مسألة - وهي قضية فلسطين - تمثل التحدي القائم منذ فترة طويلة أمام المجتمع الدولي. وفي الوقت ذاته، يبرز الشعب الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال وتزداد حالته سوءاً يوماً بعد يوم نتيجة للممارسات القمعية والمنهجية للسلطة القائمة بالاحتلال. يجب ألا يظل المجتمع الدولي صامتا وألا يسمح باستمرار هذه الحالة.

ونحن الآن في العقد السادس من الاحتلال، وتتواصل عمليات التشريد وتدمير البشر والبنية التحتية. ولكن لم تثبط هممة الشعب الفلسطيني الفخور وواصل إصراره على حقوقه المشروعة، المثلة في إقامة دولته المستقلة والقدس الشرقية عاصمة لها.

وتعرب حكومة بلدي عن قلقها العميق إزاء الحالة المأساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة الناجمة من الحصار الإسرائيلي المستمر، وفرض أزمة إنسانية على المدنيين في قطاع غزة، والحملة المكثفة من الأعمال اللاإنسانية وغير القانونية في شكل الهجمات الشرسة التي تسعى إلى تغيير التركيبة

وقت الجمعية بالرد على تلك الإدعاءات غير المسؤولة. ولكن، في سياق تحدي إسرائيل للمجتمع الدولي، أود أن أشير إلى جانب واحد فقط من السلوك الخطير لذلك النظام - وهو برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي الشائن، وهو نتيجة لخمسة عقود من التستر والخداع ونتيجة للتجاهل التام لمطالب المجتمع الدولي.

ويمثل وجود أسلحة نووية في أيدي نظام بسجل لا مثيل له من إرهاب الدولة واللجوء إلى العدوان والتهديد باستخدام القوة ضد دول أخرى تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الإقليميين والعالميين ولنظام عدم الانتشار. ولا بد للمجتمع الدولي التصدي لذلك التهديد بشكل عاجل وحاسم، وينبغي المتابعة بفعالية للمبادرة الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفي ذلك الصدد، أود أن أكرر البيان الذي أصدرته حركة عدم الانحياز أمس، مسجلة خيبة أملها العميقة بشأن بعض البيانات الصادرة عن منظمي اجتماعات مؤتمر ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ودعت تلك البيانات إلى تأجيل عقد المؤتمر الذي كان من المقرر عقده في عام ٢٠١٢، خوفاً من أن يزيد المؤتمر من عزلة النظام الإسرائيلي. ونعتقد أن عدم عقد المؤتمر قبل نهاية هذا العام يناقض ويتنهدك الاتفاق الجماعي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولذلك، ينبغي عقد المؤتمر كما كان مقرراً أصلاً.

**السيدة المغيري (عمان)** (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد سلطنة عمان، يسرني أن أعرب للرئيس فوك يريميتش عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة الخاصة للنظر في قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط. ويود وفد بلدي أن يعرب، من خلاله، عن تقديره للسيد عبد السلام ديالو، الممثل الدائم لجمهورية السنغال، على جهوده بوصفه رئيساً للجنة المعنية

يؤكد وفدي ما ورد في كلمة عُمان خلال المناقشة العامة فيما يتعلق بالتعقيدات التي تنشأ عند أي مناقشة لقضية فلسطين في دورات الجمعية العامة (انظر A/67/PV.19). ونحن ندرك تعقيدات تلك المسائل. لقد اتخذت الأمم المتحدة العديد من القرارات والسياسات، بيد أن هذه المسألة لا تزال تشكل مصدرا للقلق وتمثل تهديدا ناجما عن صراع تصل ذراعه إلى ما يتجاوز منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، يعتقد بلدي أنه لا بد من أن يتغير دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين، أي الانتقال من إدارة الأزمة إلى العمل بجدية سعيا إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم وشامل يأخذ في الحسبان مصالح الفلسطينيين والإسرائيليين، حل يفضي إلى إنشاء دولة فلسطين، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل. انطلاقا من ذلك المنظور، أيد بلدي الاقتراح، وكان من بين أوائل متبني القرار ١٩/٦٧، لكي تصبح فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة. وقد فعلنا ذلك بأمل أن يكون إيذانا بمرحلة جديدة في مفهوم العلاقة الفلسطينية - الإسرائيلية، مفهوم يمكن أن يسهم مساهمة إيجابية في التوصل إلى تسوية لهذه المشكلة.

إن حكومة سلطنة عمان تتطلع إلى دور فعال ومستمر تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما بعد الموقف الإيجابي الذي أعلنه الرئيس باراك أوباما خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (انظر A/65/PV.11)، الذي رحب به الجميع. وتحض حكومتني إسرائيل على اغتنام هذه الفرصة والاستفادة من الزخم الدولي دعما للمفاوضات المباشرة لتحقيق شراكة السلام والأمن مع البلدان العربية.

لقد كانت سلطنة عمان من أوائل البلدان التي رحبت بعملية السلام واعتبرتها نهجا طبيعيا وحضاريا لتسوية الخلافات من خلال الحوار والمفاوضات. ومن هنا، فإن سلطنة عمان تدعو الأطراف المعنية بعملية السلام إلى القيام بدور فعال في

الديموغرافية للسكان وتشريد السكان الأصليين، وممارسات السلطة القائمة بالاحتلال في القدس الشريف وحول المواقع الدينية. وإضافة إلى ذلك، يجري تكثيف الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بما في ذلك بناء وحدات استيطانية في القدس الشرقية المحتلة، وتوظيفها باستمرار بوصفها إجراءات عقابية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ويصادف أيضا الذكرى الخامسة والستين لاتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د-٢)، بشأن تقسيم أرض فلسطين إلى دولتين، في عام ١٩٤٧. ما برح الفلسطينيون يُحرَمون من ممارسة حقوقهم المشروعة وسيادتهم الوطنية، أي حقهم في تقرير المصير. وقد أدت هذه الحالة إلى معاناة أكثر من ٤ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين من العزلة والحرمان والشتات.

إن الشعب الفلسطيني يعتمد على المجتمع الدولي لحمايته من الأعمال غير الانسانية وغير القانونية والتعسفية التي ما فتئت تمارسها ضده الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. ومن ثم، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعارض تلك الممارسات. وهي تشمل بصورة خاصة الحصار المفروض على قطاع غزة والذي بدأ في عام ٢٠٠٨، والهجوم على قافلة الحرية التي كانت تنقل المساعدة الإنسانية التي تم القيام بها لإزالة الحصار الجائر الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، والحرب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، التي برهنت على أن إسرائيل ليست مهتمة بتحقيق السلام.

من الضروري للمجتمع الدولي أن يبعث برسالة واضحة إلى إسرائيل للكف عن تلك الممارسات والحض على إجراء مفاوضات حقيقية تؤدي إلى توطيد الأمن والاستقرار على أساس ومبادئ الأرض مقابل السلام، وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبادرة السلام العربية.

خاصة تجميد الأنشطة الاستيطانية لكونها تشكل انتهاكا للقانون الدولي.

ترجو اليابان فلسطين وإسرائيل إقامة علاقات تسودها الثقة المتبادلة، والعودة فورا إلى طاولة المفاوضات بغية تحقيق حل الدولتين. واليابان من جانبها سوف تواصل تقديم مساهمة نشطة للمضي قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط، بالتعاون مع الولايات المتحدة والدول العربية وغيرها من الشركاء.

أما فيما يتعلق بالحالة في قطاع غزة، فترحب اليابان بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل والمجموعات المسلحة الفلسطينية بشأن وقف إطلاق النار، وتأمل أملا شديدا في وقف دائم لإطلاق النار. وقد عملت اليابان من أجل المساعدة في تحقيق وقف إطلاق النار، وتقدر أيما تقدير جهود الوساطة التي قامت بها مصر، والولايات المتحدة الأمريكية، والأمين العام والبلدان والمنظمات المعنية الأخرى. وما انفكت اليابان تؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار في قطاع غزة، وإحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، وتقديم أقصى درجات التعاون في هذا الصدد.

أما فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى فلسطين، فإن التعاون الياباني ينصب على تقديم المساعدات الإنسانية والمساعدة في جهود بناء الدولة، وبناء الثقة وتعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي. لقد قدمت اليابان ما مجموعه ١,٣ مليار دولار تقريبا منذ عام ١٩٩٣. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل اليابان على زيادة المساعدة المقدمة إلى الفلسطينيين بالتعاون مع دول شرق آسيا اليابان، وتخطط لعقد مؤتمر في شباط/فبراير المقبل في طوكيو بشأن التعاون بين دول شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية، ستحضره بلدان شرق آسيا والمنظمات الدولية. وستزيد اليابان من تقديم المساعدة لبناء دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل وقادرة على البقاء.

تسوية النزاع في الشرق الأوسط بسبب خطورة الحالة في المنطقة والأزمة التي تشهدها المنطقة. وذلك يقتضي من مجلس الأمن والمجموعة الرباعية العمل بمزيد من القوة وعلى نحو عاجل لإيجاد حل عادل وشامل للنزاع العربي — الإسرائيلي، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

**السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بالأمس، اتخذت الجمعية العامة القرار التاريخي ١٩/٦٧، بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة. إن اليابان تفهم منذ وقت طويل تطلع الفلسطينيين إلى إقامة دولة مستقلة وقد أيدت حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ومن هنا، تؤيد اليابان حل الدولتين الذي بموجبه يمكن لإسرائيل والدولة الفلسطينية المقبلة العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وفي ضوء هذا، صوتت اليابان لصالح هذا القرار.

وتعتقد اليابان أنه في أعقاب اتخاذ القرار، فإن فلسطين سوف تتحمل قسما أكبر من المسؤولية إزاء المجتمع الدولي. ونحض فلسطين بقوة على بذل جهود أكثر جدية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ونحض الفلسطينيين على استئناف المفاوضات المباشرة مع إسرائيل فورا من أجل المضي قدما بعملية السلام وبطريقة ملموسة، بالتعاون مع المجتمع الدولي. أنه من غير المقبول استخدام هذا القرار للتصرف بطريقة قد تؤثر سلبا على المفاوضات المباشرة مع إسرائيل أو تعرقها. نرجو توخي الحساسية فيما يتعلق بالانضمام إلى المنظمات الدولية، وكذلك في القيام بأي عمل قد يؤثر سلبا على آفاق استئناف المفاوضات.

أما إسرائيل، من جانبها، فينبغي لها تحسين الأجواء من أجل تشجيع استئناف مفاوضات السلام. ويجب عليها بصورة

اغتنم هذه الفرصة لأجسد التزام اليابان بدعم الإصلاحات الرامية إلى تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية في المنطقة.

**السيد يودا** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بالإعراب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام على تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط، الواردين في الوثيقتين A/67/342 و A/67/364.

ويعقد اجتماعنا هنا اليوم إزاء خلفية مناسبة الأوس التاريخية، حيث منحت الجمعية دولة فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب باتخاذها القرار ١٩/٦٧. وإندونيسيا إحدى الدول العديدة الأعضاء في هذه المنظمة التي تؤمن بصدق بان الاعتراف بفلسطين بوصفها عنصرا هاما وحليفا للمجتمع الدولي أمر يدعو إلى الاعتزاز به، وليس الخوف منه.

ولا تزال إندونيسيا مقتنعة بصلاحيه وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في إطار تسوية إقليمية شاملة تضم لبنان وسوريا، وبموجب أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام. ومع ذلك، يتطلب تحقيق تلك الغاية جلوس الطرفين على طاولة المفاوضات للتوصل إلى اتفاق. وتلك، للأسف، هي المرحلة التي لا تزال تتوقف فيها. ويوضح التقريران المعروضان علينا أن التطورات على أرض الواقع لا تزال تلحق الضرر بالثقة المتبادلة وتجعل استئناف المفاوضات المباشرة أمرا صعبا للغاية، إن لم يكن مستحيلا. ويؤكد التقريران بوضوح لا لبس فيه أن سبيل التقدم إلى الأمام تعرقه سياسات إسرائيل بشأن المستوطنات، التي تنتهك القانون الدولي فضلا عن التزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق.

وظلت إندونيسيا دوما ترى أن بلوغ أهداف طربي النزاع غير واقعي أو لا يمكن تحقيقه. وصعوبة تسلق أي جبل لا يجعل ذلك أمرا مستحيلا. فذلك يتوقف على تصميم من سيتسلقون الجبل.

أود الآن أن أتطرق للحالة المستمرة في سوريا. وتشعر اليابان بقلق عميق من الحالة الخطيرة التي تزداد سوءا في سوريا وتعرب عن استيائها العميق لمقتل آلاف عديدة من السكان من جراء أعمال العنف المستمرة. وتكرر اليابان دعوتها لجميع الأطراف في سوريا إلى الوقف الفوري لأعمال العنف والاعتداء على حقوق الإنسان، وهي تدين السلطات السورية لعدم وفائها بالتزاماتها الخاصة وعدم اضطلاعها بمسؤولياتها عن حماية مواطنيها بالذات. وإذ تؤيد اليابان الجهود الدبلوماسية للممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد الأخضر الإبراهيمي، فإنها مرة أخرى تحث السلطات السورية على وقف أعمال العنف فورا واتخاذ تدابير ملموسة لانتقال سياسي يقوده السوريون.

وفي ذلك الصدد، ترحب اليابان بإنشاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في هذا الشهر. وتأمل حكومة اليابان أن يمثل الائتلاف طائفة واسعة للمجتمع السوري وان يضطلع بدور تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الدفع قدما بعملية انتقالية بقيادة سورية في أقرب وقت ممكن. وعلى ذلك الأساس، ستقدم حكومة اليابان الدعم للائتلاف.

واستضافت اليابان، في إطار جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تشجيع وقف أعمال العنف في سوريا، الاجتماع الخامس للفريق العامل الدولي المعني بالجزءات التابع لمجموعة اصدقاء الشعب السوري الذي عقد اليوم في طوكيو. وسعى الاجتماع لتحسين فعالية الجزاءات التي تنفذها البلدان المتفقة في الرأي ولتوسيع آفاق البلدان المشاركة في تنفيذ الجزاءات. وتأمل اليابان بشدة بان يستجيب النظام السوري لمطالبة المجتمع الدولي بوقف أعمال العنف التي يرتكبها ضد شعبه بالذات.

وما فتئت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد مجموعة من الحركات صوب تحقيق الديمقراطية. ونجم الربيع العربي من رغبة الشعوب في الحرية والديمقراطية. وأود أن

المحتلة، وأيضا من الجولان السوري المحتل، والامتثال الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة في سوريا، يود وفد بلدي أن يشكر السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للجمعية صباح هذا اليوم. ولا نزال نشهد في سوريا ازدياد أعمال العنف سوءا وتكشف كارثة إنسانية على أرض الواقع، مع إصابة المجتمع الدولي بحالة من الشلل في ما يتعلق بكيفية الاستجابة. وترى إندونيسيا أن ذلك يمثل تحديا لنا لنبدأ، على سبيل الاستعجال، أعمالا جدية تهدف إلى ضمان إنهاء أعمال العنف والى تلبية الاحتياجات الإنسانية الماسة للسكان. وعلينا أن نبدأ، بدون تأخير، عملية سياسية ترمي إلى إيجاد حلول تتفق مع رغبات الشعب السوري وتطلعاته.

**السيد خان** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): اشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ونعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وباتخاذ القرار ١٩/٦٧، اتخذت الجمعية العامة قرارا تاريخيا بقبولها انضمام فلسطين إلى أسرتها بوصفها دولة غير عضو لها صفة مراقب.

وصادف اتخاذ القرار، الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

إننا نهنئ الرئيس محمود عباس والشعب الفلسطيني على ذلك القرار التاريخي الذي اتخذته الجمعية العامة. ويشكل القرار خطوة في الاتجاه الصحيح. إنه خطوة في اتجاه قبول الحقائق الموجودة على أرض الواقع، وينبغي أن يشكل خطوة في اتجاه الاعتراف بفلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

وذكر الأمين العام أن تحقيق السلام وقيام الدولة الفلسطينية أمران تأخرا لفترة طويلة. وإندونيسيا تتفق معه، وتود أن تستطرد في توضيح ذلك. ونحن، شأننا شأن الأمين العام، نؤمن إيمانا جازما بان المفاوضات المباشرة وذات المغزى هي السبيل الرئيسي نحو التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم يفى بتطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك وضع حد للاحتلال والتزاع والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمحنة اللاجئين الفلسطينيين. والمشكلة هي أن كل ذلك يظل على مستوى العاطفة والخطابة ما دامت الحكومة الإسرائيلية ماضية في سياساتها التي لا يمكنها سوى مواصلة الوضع الراهن.

وتتفق مع الأمين العام على انه، نظرا للتطورات الدراماتيكية التي تحدث في المنطقة، يكتسي إحراز تقدم على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني إلحاحا هائلا وأنا بشكل متزايد نمضي بعيدا من الحل القائم على وجود دولتين ونحو واقع وجود دولة واحدة. وذلك أفق مظلم للغاية، ويجب علينا جميعا أن نتكاتف وان نتيقن من العودة إلى المسار المفضي إلى طاولة المفاوضات، بدءا ببذل جهود بناء الثقة المتبادلة. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو إسرائيل مرة أخرى إلى وقف كل النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والى تجنب مخالفة التزاماتها بموجب خريطة الطريق والى تجميد بناء جميع المستوطنات، بما في ذلك النمو الطبيعي، والى تفكيك جميع البؤر الاستيطانية. ونؤكد مجددا على أن تلك السياسات لا تؤدي سوى إلى تفاقم التحديات وترقى إلى مستوى وضع عوائق متمعمة في الطريق.

وأخيرا، تود إندونيسيا أن توضح انه، في حين ستواصل دعم الحل القائم على وجود دولتين، لا يمكن نجاح ذلك الحل إلا إذا كان شاملا ويشمل كلا المسارين الإسرائيلي - السوري والإسرائيلي - اللبناني. ولتحقيق تلك الغاية، تناشد إندونيسيا إسرائيل مرة أخرى الانسحاب الكامل من الأرض اللبنانية

الواحدة، مع عواقب لا يمكن توقعها، واسمحوا لي بالقول، عواقب وخيمة. وجرى الإعراب عن قلق مماثل في تقرير الأمين العام (A/67/364). ونظرا للانحسار المتزايد لفرصة التوصل إلى حل الدولتين، من الملح إعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط، على أساس شروط مرجعية متفق عليها دوليا، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادئ مدريد.

ومن أجل السعي الجدي لإحلال السلام، والتوصل إلى حل الدولتين، يتعين وقف بناء المستوطنات غير القانونية. وقد أشار الأمين العام إلى تخصيص ٤٣ في المائة من الضفة الغربية للمجالس الاستيطانية المحلية والإقليمية، ونتج عن ذلك أن أصبحت تلك المناطق محظورة على الفلسطينيين، وقسمت الأراضي الفلسطينية إلى جيوب ذات تواصل جغرافي قليل أو منعدم. ويجب على إسرائيل أن تستجيب لدعوة الأمين العام، فيما يخص تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما يتفق مع خريطة طريق المجموعة الرباعية.

ويشكل حصار غزة انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). كما ندعو إلى وضع حد لسياسة العقاب الجماعي المنفذة في حق ١,٥ ملايين فلسطيني.

ويترك الجمود الذي تشهده المجموعة الرباعية القليل من الأمل للشعب الفلسطيني. ورياح التغيير التي تهب على منطقة الشرق الأوسط بأكملها، تتطلب إيجاد حل منصف وعادل للفلسطينيين فيما يتعلق بمصيرهم.

وتعتقد باكستان أن السلام الشامل في الشرق الأوسط سيظل بعيد المنال، بدون إقامة دولة مستقلة قابلة للحياة ومتواصلة جغرافيا هي فلسطين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ومع القدس الشريف عاصمة لها. ويشكل إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك من خلال الانسحاب

وكانت باكستان إحدى الدول المقدمة للقرار ١٩/٦٧. وجاء قرار الجمعية العامة بعد أسبوع دام من القتل في فلسطين، ووقف إطلاق نار هام للغاية. إننا ندين عمليات القتل. استخدمت ضد شعب غزة أسلحة متطورة، من بينها السفن الحربية والطائرات والمدفعية والقذائف. وخلفت الحملة العسكرية ما يزيد على ١٦٠ قتيلًا وأكثر من ١٢٠٠ مصاب في غزة. وتركت وراءها دمارا واسعا فاقم الحالة الإنسانية. لكن يتعين أن تتوقف هذه الظاهرة المتكررة. إننا نحث المجتمع الدولي على اتخاذ خطوات فورية وفعالة، من أجل ضمان عدم اندلاع أعمال العنف مرة أخرى.

لكن اليوم، لا نتحدث فقط عن العنف والموت والدمار. فلنتحدث عن السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. ولنتحدث عن استئناف عملية السلام والانخراط الكامل بين فلسطين وإسرائيل.

لقد شعرت بعض البلدان بخيبة أمل جراء قرار الجمعية العامة الذي اتخذته مساء أمس. ورأت بأنه إجراء أحادي الجانب. والحقيقة هي أن الشعب الفلسطيني قد انتظر فترة طويلة جدا من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير، والاعتراف بدولته المشروعة. ويجدوننا أمل كبير وندعو إلى عدم القيام بإجراءات انتقامية أو عقابية ضد فلسطين، عقب اتخاذ قرار الأمم. إن شعب فلسطين بحاجة إلى التعاطف والتضامن، وليس القطيعة والعقاب. ونأمل أنه بدلا من الإجراءات العقابية، سيتحول التركيز الآن إلى استئناف الحوار بشأن تنفيذ الحل القائم على دولتين.

وجرى الإعراب عن شكوك حقيقية مؤخرا بشأن قابلية حل الدولتين للاستمرار، وكانت ثمة محادثات بخصوص حل الدولة الواحدة. كما أشارت إلى ذلك اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، من شأن الوضع الراهن تأخير حل الدولتين، وربما يؤدي إلى واقع الدولة

السيد ماجد (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أدعو إلى إجراء تصويت مسجل على جميع مشاريع القرارات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/67/L.17 و A/67/L.18 و A/67/L.19 و A/67/L.20.

نتنقل أولاً إلى مشروع القرار A/67/L.17 المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار A/67/L.17، وبالإضافة إلى تلك الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار. أفغانستان والبحرين وبروني دار السلام وبنغلاديش وفيت نام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع A/67/L.17. وقد طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينافاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غرينادا، غينيا، غيانا، هايتي،

الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية والجزلان السوري، الضمانة الوحيدة لتحقيق سلام دائم في المنطقة.

ويتعين زوال الأيام الحالكة لمعاناة الشعب الفلسطيني الآن. وتمثل دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع جيرانها، الضمان الوحيد للأمن والاستقرار في المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يرقى إلى مستوى تحقيق العدالة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة في إطار هذا البند.

وأود أن أبلغ الأعضاء أنه سيجري البت في مشروع القرارين A/67/L.23 و A/67/L.24 بعد البت في مشاريع القرارات A/67/L.17 و A/67/L.18 و L.19 و L.20 المقدمة في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

مشاريع القرارات (A/67/L.17، A/67/L.18، A/67/L.19، و A/67/L.20)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين"، لتبت في مشاريع القرارات A/67/L.17 و A/67/L.18 و A/67/L.19 و A/67/L.20. وقبل أن تبت الجمعية العامة في مشاريع القرارات الواحد تلو الآخر، أود أن أذكر الأعضاء بأنه ستتاح لهم الفرصة لتعليق تصويتهم على جميع مشاريع القرارات الأربعة، قبل وبعد البت في كل واحد منها.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل بشأن نقطة نظام.

اليوغوسلافية السابقة، تونغ، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل ٧ أصوات مع امتناع ٥٦ عضوا عن التصويت (القرار ٢٠/٦٧).  
**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): نتقل الآن إلى مشروع القرار A/67/L.18 المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة".  
 أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد بوتنارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود الإعلان عن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وإلى جانب قائمة الوفود المدرجة في الوثيقة A/67/L.18، انضمت كذلك البلدان الآتية إلى قائمة المشاركين في تقديم مشروع القرار A/67/L.18: أفغانستان والبحرين وبروني دار السلام وبنغلاديش ودولة بوليفيا المتعددة القوميات .

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.18. وقد طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينافاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غرينادا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران

آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب افريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فترولا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زمبابوي،

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون:

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا

اليوغوسلافية السابقة، توغو، توغوا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو اعتمد مشروع القرار A/67/L.18 بأغلبية ١٠٣ أصوات مقابل ٧ أصوات مع امتناع ٦١ عضوا عن التصويت (القرار ٢١/٦٧).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/67/L.19 المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد بوتنارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود الإعلان عن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وإلى جانب قائمة الوفود المدرجة في الوثيقة A/67/L.19، انضمت كذلك البلدان الآتية إلى قائمة المشتركين في تقديم مشروع القرار A/67/L.19: أفغانستان والبحرين وبنغلاديش ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبروني دار السلام.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.19. وقد طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا،

الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب افريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فترويليا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوروندي، الكاميرون، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا

المتنعون:

الكامبيون، السلفادور، هندوراس، بابوا غينيا الجديدة،  
توغو، تونغا، فانواتو

### القرار A/67/L.20

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا  
وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر  
البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس،  
بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك،  
بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو،  
بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين،  
كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا،  
كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية  
التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك،  
جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور،  
مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي،  
فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا،  
غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، الهند،  
إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا،  
إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا،  
الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية،  
لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا،  
لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا،  
موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود،  
المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا،  
نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان،  
بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر،  
جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي،  
سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا،  
سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال،  
صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان،  
الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا،  
السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية  
العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا  
اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، ترينيداد  
وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا،  
أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة  
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا  
المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فترويل  
البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية  
التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك،  
جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور،  
مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا،  
غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا،  
غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا،  
جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا،  
جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا،  
الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية،  
لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا،  
لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا،  
موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود،  
المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا،  
نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان،  
بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر،  
جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي،  
سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا،  
سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال،  
صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان،  
الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا،  
السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية  
العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا  
اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، ترينيداد  
وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا،  
أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة  
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا  
المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فترويل  
البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات  
ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

بالطريقة نفسها المبينة في الفقرة ١ من القرار ٢٣/٦٧، أي "الحل القائم على وجود دولتين إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن الحدود المعترف بها، استناداً إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧".

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال.

**البند ٣٦ من جدول الأعمال** (تابع)

**الحالة في الشرق الأوسط**

**تقرير الأمين العام** (A/67/342 و A/67/364)

**مشروع القرارين** (A/67/L.23 و A/67/L.24)

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرارين A/67/L.23 و A/67/L.24. نتناول أولاً مشروع القرار A/67/L.23، المعنون "القدس". أعطى الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد بوتنارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود الإعلان عن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وإلى جانب قائمة الوفود المدرجة في الوثيقة A/67/L.23، انضمت البلدان الآتية إلى قائمة المشتركين في تقديم مشروع القرار A/67/L.18: أفغانستان والبحرين وبنغلاديش ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبروني دار السلام وفييت نام.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.23. طلب إجراء تصويت مسجل. أجري تصويت مسجل.

سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب افريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، (جمهورية فتزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

أستراليا، الكاميرون، هندوراس، بابوا غينيا الجديدة، تونغا

اعتمد مشروع القرار A/67/L.20 بأغلبية ١٦٣ صوتاً مقابل ٦ أصوات وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت (القرار ٢٣/٦٧).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على عشر دقائق وعلى الوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

**السيد لي** (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): صوتت سنغافورة مؤيدة للقرار ٢٠/٦٧ على أساس أن الإشارة في الفقرة ٢ إلى "التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين غعلى أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧" ينبغي أن تفسر

المؤيدون:

السابقة، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فتزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

الكاميرون، بنما، بابوا غينيا الجديدة، توغو، تونغغا، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/67/L.23 بأغلبية ١٦٢ صوتا مقابل ٧ مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت (القرار ٢٤/٦٧).  
الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/67/L.24 "الحوالان السوري".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه بالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/67/L.24 أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار: أفغانستان، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، جمهورية كوريا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.24. طلب إجراء تصويت مسجل. أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، بروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، (إيران (جمهورية - الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين،

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة  
والهرسك، بلغاريا، بوروندي، الكاميرون، كرواتيا،  
الجمهورية التشيكية، الدانمرك، السلفادور، إستونيا،  
فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان،  
هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان،  
لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة،  
موناكو، الجبل الأسود، ناورو، هولندا، نيوزيلندا،  
النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال،  
جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو،  
صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا،  
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا،  
أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا  
الشمالية، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/67/L.24 بأغلبية ١١٠ أصوات،  
مقابل ٦ مع امتناع ٥٩ عضوا عن التصويت (القرار ٢٥/٦٧).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة  
للمتكلمين تعليلا للتصويت على القرارات التي اتخذت للتو،  
هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر مدتها  
على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد فرنانديث** (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): يشرفني  
أن أتكلم بالنيابة عن وفدي الأرجنتين والبرازيل لتعليق  
تصويتنا، كما فعلنا في السنوات السابقة، على القرار ٢٥/٦٧  
بشأن الجولان السوري الذي اتخذته للتو الجمعية العامة.

لقد صوتت البرازيل والأرجنتين مؤيدتين للقرار لأهمهما  
تريان أن طابعه الأساسي يتعلق بشرعية الاستيلاء على الأراضي  
بالقوة. فالفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تحظر  
استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية لدولة ما أو التهديد  
بذلك.

أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش،  
بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا،  
بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو،  
كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا،  
جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار،  
كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،  
جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور،  
مصر، إريتريا، إثيوبيا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا،  
غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران  
الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان،  
كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية  
الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليريا، ليبيا، ماليزيا، ملديف،  
مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا،  
المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر،  
نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين،  
قطر، الإتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت  
وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال،  
سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب افريقيا،  
سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية  
السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، ترينيداد  
وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا،  
الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة،  
أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فتزويلا البوليفارية،  
فيت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا  
الوحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

وأود باسم الشعب الفلسطيني وباسم دولة فلسطين أن أشكر جميع الذين شاركوا في تقديم القرار ١٩/٦٧ والقرارين الآخرين اللذين اتخذوا في إطار بند "قضية فلسطين" وبشأن القدس. ونحن ممتنون جدا وبالقدر ذاته لجميع أولئك الذين صوتوا تأييدا لتلك القرارات. ذلك أنها صنعت التاريخ بالأمس وكررت المواقف المبدئية الواردة في القرارات التي اعتمدت اليوم.

وهناك العديد من الأفراد الذين نود أن نشكرهم، بمن في ذلك، أولئك الذين اضطلعوا بدور فعال جدا في حشد مقدمي مشروع القرار. ومن بينهم شخص مميز بالنسبة لنا، هو السيد مرسي، من جامعة الدول العربية، وقد كان هنا لسنوات عديدة، وكان صديقا مميزا لدولة فلسطين.

نود أن نشكره على مقعد الدولة المراقب غير العضو بالأمم المتحدة.

اليوم هو اليوم التالي. ويوم أمس، بعملنا على الترويج لمشروع قرارنا بشأن مركزنا في الأمم المتحدة، أسهمنا في إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين، وفي إنقاذ السلام، وفي فتح الأبواب لإمكانية تهيئة مناخ مؤاتٍ لإجراء المفاوضات مع إسرائيل بهدف إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، وتحقيق استقلال دولتنا. وفي اليوم التالي، نأمل بكل إخلاص أن نتمكن من إتاحة الفرصة لخيار السلام. نأمل ألا نستمر في خيار حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه، إمعانا في احتلال أرضه وفرض الحروب عليه، مثلما رأينا قبل عشرة أيام خلال الحرب على شعبنا في غزة.

كان رد الحكومة الإسرائيلية الاستفزاز الفوري، والإعلان فورا عن بناء ثلاثة آلاف وحدة سكنية غير قانونية وتوسيع المستوطنات غير القانونية. إنهم يحاولون استفزازنا لكي نرد بطريقة ما. لا أدري كيف يتوقعون منا أن نرد، لكن المجتمع الدولي جدد الإعراب عن موقفه القائل أن المستوطنات تشكل عقبة غير قانونية أمام السلام ويتعين وقفها فورا. وهكذا فإننا نطلب من المجتمع الدولي - ليس فقط من الجمعية العامة،

وفي الوقت نفسه، أود أن أوضح موقف وفدنا فيما يتعلق بالفقرة ٦ من القرار. فتصويتنا ليس حكما مسبقا على مضمون تلك الفقرة، وخاصة الإشارة إلى "خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧". وترى البرازيل والأرجنتين أن من المهم إحراز تقدم في البحث عن حل على المسار السوري الإسرائيلي من الصراع في الشرق الأوسط بهدف وضع حد لاحتلال مرتفعات الجولان.

عليه، أكرر التشديد باسم حكومتي البرازيل والأرجنتين على أهمية استئناف المفاوضات بغية إيجاد حل نهائي للحالة في الجولان السوري، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أريد أن أشكر جميع زملائي الذين استقبلوا دولة فلسطين هذا الاستقبال الرائع. ويسعدني أن أسمعكم سيدي الرئيس، وأنتم تقدمون مشاركتنا باسم دولة فلسطين.

لقد كان أمس يوما تاريخيا بالنسبة للشعب الفلسطيني، ولدولة فلسطين، ولجميع الذين يدعمون السلام والعدالة في الشرق الأوسط. وكان يوما تاريخيا بالنسبة للأمم المتحدة، بل كان يوما تاريخيا بالنسبة لنا جميعا نحن الحضور في قاعة الجمعية العامة. وليس بوسعي أن أصف الحماس الذي أبدته الجمعية العامة بالأمس في استقبال رئيسنا والاستماع إليه، وسن تشريع في هذه القاعة بشأن الاعتراف بدولة فلسطين وتغيير مركزنا إلى مركز دولة مراقبة غير عضو. وقد كان حقا يوما تاريخيا وإجراء تاريخيا استقبله شعبنا في شوارع الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث احتفل مئات الآلاف من الفلسطينيين بذلك التطور التاريخي.

أود مرة أخرى أن أشكر جميع الذين أيدوا قراراتنا وصنعوا التاريخ معنا بالأمس يجعل الجمعية العامة تقبل حقيقة الحل القائم على وجود دولتين قبولاً قانونياً وسياسياً ودبلوماسياً. ظهرت إحدى الدولتين إلى الوجود عام ١٩٤٨. وشرعت الجمعية الاعتراف بالدولة الأخرى بالأمس من خلال القرار الشهير ٦٧/١٩ ومنحتها مقعد الدولة المراقب غير العضو بغية أن تصبح، في يومين الأيام قريب، عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

صوتت أغلبية تتجاوز ثلثي أعضاء الجمعية مؤيدة ذلك القرار أمس. في الحقيقة، صوتت ٧١,٥ في المائة من إجمالي أعضاء الأمم المتحدة مؤيدين لقرارنا. وإذا لم نضع في الحسبان الممتنعين عن التصويت، نكون قد تلقينا ٩٣ في المائة من أصوات الحاضرين الذين صوتوا في الجمعية.

نعتقد أن هذه رسالة لا يستهان بها إلى مجلس الأمن، تدعوه إلى أن يوصي إيجاباً إلى الجمعية العامة بقبول العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة. ونأمل أن يرتقي مجلس الأمن إلى مستوى التوقع وأن يصغي إلى هذه الرسالة الصادرة عن الأغلبية الساحقة بالجمعية. تنتظر الجمعية توصية المجلس لكي تسمح لدولة فلسطين أن تصبح عضواً كامل العضوية، ولكي يوضع علم فلسطين في مكانه بحسب الترتيب الأبجدي أمام هذا المبنى، بحيث يتسنى لنا أن نفتح فصلاً جديداً في العلاقة بيننا وبين جارتنا، دولة إسرائيل، وأن نمضي في اتجاه السلام والتنمية. ومرة أخرى، يدنا مدودة بالسلام، لكننا نريد من الطرف الآخر أن يفعل الشيء نفسه متحلياً بالروح نفسها.

بتلك الرسالة، نود، في مستهل موسم العطلات هذا، أن نشكر الجمعية مرة أخرى جزيل الشكر على دعمها، ونأمل قريباً، حين نعود إلى الجمعية العامة، أن يكون ذلك لمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): يعبر وفد بلدي عن عميق التقدير وصادق العرفان لاعتماد الجمعية

بل أيضاً من مجلس الأمن - أن يتمسك بالقانون الدولي وأن يحمل إسرائيل على الامتثال. أنهم يقومون بطريقة أحادية بخلق حقائق على الأرض، ويتخذون بطريقة أحادية تدابير مخالفة لأحكام القانون الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة.

من جانبنا، بعد أن قدمنا ذلك الاقتراح الهادف إلى فتح الأبواب لتحقيق السلام، فإننا لن نبرح نمد أيدينا بالسلام، لكن لا بد من وضع حد للاستمرار في استفزازنا، ومحاولة اختبار مدى عزمنا وتصميمنا. نحن مستعدون للتفاوض وراغبون فيه بنية حسنة على أساس المرجعيات المعروفة لعملية السلام، إن كان الطرف الآخر مستعداً. فإن كانوا يحترموا القانون الدولي ويتمسكون به، فلربما، حينها، يمكن أن نفتح الأبواب لكي تمضي مسيرة السلام.

يجب وقف هذه الأشياء فوراً: الإصرار على خيار الحرب والدمار، وانتهاك القانون، وبناء المستوطنات غير القانونية، وسرقة أرضنا، وتدمير منازلنا، وتشريد شعبنا، وبناء الأسوار - يجب وقفها فوراً، لأنها لا تخلق مناخاً مؤاتياً للتفاوض على إنهاء الاحتلال وتحقيق استقلال دولتنا.

الخيار لهم. فإن كانوا يريدون التحرك نحو السلام، فإن رسالتنا ورسالة رئيسنا كانتا واضحتين وضوح الشمس بالأمس. سنعمل سوية، مع المجتمع الدولي، لكي نحمل على الامتثال مَنينتهكون القانون الدولي وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ينبغي أن نقوم بذلك إذا كنا نريد فتح طريق السلام، ووضع حد لما يكابده شعبنا من عذاب ومأس، وتحريره من ربكة الاحتلال، وتمكيننا من تحقيق استقلالنا. إن القيام بالمزيد من الأعمال الاستفزازية سيكون اختباراً لقوة إرادتنا. ينبغي أن تكون الرسالة التي بعثناها بالأمس هي الرسالة التي يستمعون إليها وأن يضعوها بجدية في الحسبان إن كانوا يريدون المضي معنا في اتجاه تحقيق السلام.

لا بل تفرض العقوبات على بلدي وتحاصره تحت هذه الذريعة، تراها تمتنع عن التصويت على القرارات التي تتعلق بوضع حد للاحتلال الإسرائيلي لجزء من أراضينا الوطنية الغالية، وهو الجولان، قرارات تتعلق بمواطنين سوريين رازحين تحت الاحتلال، لا إن بعض الدول الأخرى يصوت ضد هذه القرارات، المتعلقة بالجولان السوري والقضية الفلسطينية، ضد قرارات تحظى بدعم دولي منقطع النظير.

هذا ما يؤكد ما كنا نقوله باستمرار، من أن أفعال ممثلي هذه الدول لا تنطبق على أقوالهم وليست صادقة النية، وإنما هي مجرد نفاق سياسي وتعامل مع قضايا هامة مثل الجولان المحتل وفلسطين تعاملًا مبني على المعايير المزدوجة وعلى الانحياز الكامل لإسرائيل ولمنطق العدوان في العلاقات الدولية.

إن إسرائيل واحتلالها للأراضي العربية، ما كان ليستمر لولا الدعم المباشر الذي تحظى به سياسات إسرائيل العدوانية والاحتلالية من قبل أولئك الذين امتنعوا عن التصويت على قرار الجولان أو صوتوا ضده. ولذلك، فإننا نقول إن تلك الدول التي لم تقف إلى جانب أحكام الميثاق والقانون الدولي، إنما تتحمل أيضًا، هي، تبعات استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال.

#### برنامج العمل

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): قبل الختام، أود أن أبلغ الأعضاء أن النظر في البند ٣٥ من جدول الأعمال، "منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي"، الذي حدد له أصلاً يوم الاثنين، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قد تأجل إلى موعد لاحق يعلن عنه في حينه.

رُفعت الجلسة ١٧/٢٠.

العامه مجددا ودونما انقطاع منذ العام ١٩٨١، بأغلبية أصوات الحق والعدالة والقانون للقرار المعنون "الجولان السوري" ٢٥/٦٧، والوارد في الوثيقة A/67/L.24، والقرارات الأخرى المدرجة في إطار بندي الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين.

إن استمرار المجتمع الدولي في دعم هذه القرار إنما يعبر بجلاء عن تشبث الدول الأعضاء بأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وعن رفضها للاحتلال الأجنبي ودعمها لحقنا في استعادة أراضينا المحتلة من قبل الكيان الإسرائيلي منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إن التصويت لصالح تلك القرارات وبأغلبية ساحقة يرسل رسالة دولية واضحة إلى إسرائيل وساستها بأن الاحتلال والقتل وسياسات التوسع والعدوان والتمييز العنصري وبناء المستوطنات وفرض الأمر الواقع وضم أراضي الغير بالقوة، هي كلها ممارسات مرفوضة وتنتهك كل المواثيق والأعراف الدولية، وفي مقدمتها بطبيعة الحال ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ولذلك فإن مآل جميع تلك الممارسات هو شجب واستنكار الدول الأعضاء في الجمعية العامة.

أكرر شكر بلدي، سوريا، لجميع الدول التي تبنت مشروع القرار المعنون "الجولان السوري"، والدول التي صوتت لصالحه ٢٥/٦٧، وأؤكد دعوة بلدي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس قرارات الشرعية الدولية، خاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١)، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. وأؤكد أيضا على إصرار سوريا الذي لا يتزعزع على تحرير الجولان المحتل كاملا حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ من الاحتلال الإسرائيلي وتطهيره كاملا من المستوطنات بكافة الوسائل التي يضمنها القانون الدولي الذي نجتمع هنا تحت قبته. ختاماً، إنه مما يؤسف له أن بعض الدول التي ما انفكت تتحدث عن حقوق الإنسان وحماية المدنيين والقانون الدولي،